

استخدام مدخل اعادة هندسة الأنشطة

فى التخطيط المحاسبى الضريبي

(دراسة تطبيقية على النظام الضريبي المصرى)

دكتور / اسماعيل أحمد مهدي عصر ، دكتور / محمد عبد الفتاح محمد ابراهيم

كلية التجارة - جامعة المنوفية

ملخص البحث

يهدف هذا البحث الى دراسة وتحليل أثر استخدام مدخل اعادة هندسة الأنشطة Business Process RE. Engineering (BPR) فى التخطيط المحاسبى الضريبي وخاصة فى تخطيط الضرائب العامة على الدخل محاسبيا فى جمهورية مصر العربية وذلك من خلال تحليل مدى جوهرية العلاقة بين كفاءة نشاط الحصر الضريبي الحالى للممولين والانشطة وبين حصيلة الضرائب العامة على الدخل بدون استخدام (BPR) ، فضلا عن تحليل مدى جوهرية العلاقة بين فعالية نشاط الحصر الضريبي المستهدف من خلال الحصر العقارى للانشطة وبين حصيلة الضرائب العامة على الدخل (BPR) . وقد تبين من تحليل نتائج البحث وجود علاقة طردية ضعيفة ١٧٧,٠ غير ذى دلالة احصائية عند مستوى معنوية ٥% بين كفاءة نشاط الحصر الضريبي الحالى للممولين والانشطة وبين حصيلة الضرائب العامة على الدخل ، ووجود علاقة طردية قوية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ١% بين فعالية نشاط الحصر الضريبي المستهدف من خلال الحصر العقارى وبين كل من الحصر الضريبي الحالى ٩٤٦,٠ وحصيلة الضرائب العامة على الدخل ٨٣٥,٠ . وتبرز هذه الدلالات الاحصائية المظاهر والمشكلات الراهنة فى نظام الضرائب العامة على الدخل بدون استخدام (BPR) وخاصة ظاهرة الانخفاض النسبى فى حصيلة هذه الضرائب بفعل عدم كفاءة نظام الحصر الضريبي الحالى الذى يعتمد على ادوات تقليدية غير مترابطة وغير متكاملة أهمها الاقرارات والبطاقات الضريبية المعتمدة على التقارير التى تعدها الجهات المختلفة غير مصلحة الضرائب العامة ، هذا بالإضافة الى ما ترتبه هذه الادوات من وجود حجم تهرب ضريبي جزئى وكلى ملموس .

كما تبرز الدلالات الاحصائية السابقة استجابة حصيلة الضرائب العامة على الدخل للزيادة اذا ما اعتمد بناء قاعدة بيانات البطاقات الضريبية على مخرجات نشاط الحصر الضريبي باستخدام (BPR) وما سوف يترتب على ذلك من تدنى حجم التهرب الجزئى والكلى بصورة جوهرية .

وفى ضوء نتائج تلك الدلالات الاحصائية يوصى الباحثان بضرورة اجراء الحصر الضريبي فى مجال الضرائب العامة على الدخل طبقا لمخرجات نشاط الحصر العقارى ، وباستخدام مدخل اعادة هندسة الأنشطة فى اطار تكنولوجيا المعلومات وذلك ضمنا للوصول الى حقيقة حصيلة الضرائب العامة على الدخل فى مصر فى ضوء حقيقة طاقة المجتمع الضريبي وبعيدا عن السعى لزيادة هذه الحصيلة من خلال التعديلات التشريعية او البحث عن المتأخرات الضريبية .

أولا : مشكلة الدراسة وأهدافها :

يعمل نظام الضرائب العامة على الدخل في مصر حاليا - الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على أرباح شركات الأموال - على تحقيق حصيله ضريبية قدرها ٢٦ مليار جنيه بواقع ٤٧,٧% من إجمالي الحصيله التي يحققها النظام الضريبي الشامل خلال السنة المالية ١٩٩٩/٩٨م (مصلحة الضرائب ، ١٩٩٩م) . وتساهم هذه الحصيله فى تغطية جزءا من الإنفاق العام على الأنشطة الجارية بالدولة والبالغة ٧٧,٦ مليار جنيه فى ذات السنة المالية (وزارة المالية ، ١٩٩٩م) .

وعلى الرغم من المساهمة النسبية لتلك الحصيله فى تمويل دعم السلع الرئيسية لمحدودي الدخل وسداد أعباء العمالة ومستلزمات التشغيل والصيانة وسداد فوائد وأعباء خدمة الدين العام المحلى والأجنى ومقابلة الأنفاق على خدمات التعليم والصحة والإسكان وتوفير مياه الشرب والصرف الصحى ، إلا أنها لا تعكس حقيقة طاقة المجتمع الضريبي نظرا لوجود العديد من المظاهر السلبية والتي من أهمها عدم كفاءة وفعالية نشاط الحصر الضريبي الحالى بفعل تقادم ظاهرة التهرب الضريبي الجزئى والكلى ، وما يترتب عليها من عدم قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة الأساسية بالكم والكيف المطلوب أو

تقديمها بطريقة التمويل بالعجز فى الموازنة الحكومية الذى بلغ ١,٩ مليار جنيه خلال السنة المالية ٢٠٠٠/٩٩م وما يربته من ديون وفوائد متراكمة على الخزنة العامة بلغت ٢٥,٧ مليار جنيه فى ذات السنة المالية (وزارة المالية ، ١٩٩٩م) . وكثيراً ما تلجأ الحكومة عند التفكير فى معالجة ظاهرة التهرب الضريبى الجزئى والكلى إلى إجراء العديد من التعديلات الدورية على التشريع الضريبى (القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٦م) ، هذا بالإضافة إلى فتح باب التصالح فى المنازعات الضريبية (القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٩٧م) والتي بلغ عددها ١,٣ مليون منازعة ضريبية خلال السنة المالية ٢٠٠٠/٩٩م (مصلحة الضرائب ، ١٩٩٩م) ، فضلاً عن تحفيز الممولين لتنشيط حصيلة المتأخرات الضريبية (القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٩م) والتي بلغت ٠,٩ مليون حالة ضريبية متأخرة خلال السنة المالية ٢٠٠٠/٩٩م (مصلحة الضرائب ، ١٩٩٩م) .

وقد كشفت إحدى الدراسات التى أجريت لبحث إمكانية زيادة الموارد العامة وخاصة السيادية من خلال نظام الضرائب العامة على الدخل المعتمد على الوسائل التقليدية فى إجراء الحصر الضريبى عن مدى ضخامة المشكلة المتمثلة فى عدم واقعية الحصر الضريبى الحالى وعدم تعبيره عن حقيقة المجتمع الضريبى ، وانتهت هذه الدراسة إلى تمسك الحكومة - بطريقة غير مقبولة - بمجموعة من أدوات الحصر الضريبى المتفرقة غير المتجانسة وغير الفعالة فى تنمية الحصيلة الضريبية الحالية وما ترتبه هذه الأدوات من آثار سلبية على حركة التبادل التجارى الداخلى وعلى معدل دوران النقود (المجالس القومية المتخصصة ، ١٩٩٧م).

وما يؤكد على مشكلة الدراسة أيضاً لجوء حكومات كثيرة من الدول النامية عند الحاجة إلى تنمية حصيلتها من الضرائب على الدخل إلى استخدام مجموعة الأدوات التقليدية فى إجراء الحصر الضريبى والتي يترتب عليها تفاقم ظاهرة التهرب الضريبى ، وقد انتهت فى هذا الصدد كثير من الدراسات التى أجريت فى البرازيل والسويد والهند وفيتنام (Silval & Katherine,1997; Tanzi & Anthony,1995; Silval & Carlos,1992; Anthoine,1979; Bryon,1979; Bracewell, 1978; Muten,1976; United Nations,1975) إلى أن حكومات الدول النامية كثيراً ما تفضل إجراء المزيد من التعديلات التشريعية على نظمها الضريبية وبشكل دورى وذلك للحد من تفاقم ظاهرة التهرب الضريبى وفض المنازعات الضريبية بهدف زيادة وتنمية حصيلتها الضريبية ، كما قد تفضل تحقيق هذا

الهدف بطريق منح المزيد من الإعفاءات الضريبية خاصة للاستثمارات الأجنبية المقيدة بفترة زمنية. وقد كشفت إحدى الدراسات (Saelens & Nelson, 1994) عن سعى معظم الدول النامية لتنمية حصيلتها من الضرائب على الدخل اعتماداً على ما تفرزه تشريعاتها الضريبية من أدوات تقليدية لإجراء الحصر الضريبي ، وقد أضافت هذه الدراسة إلى أنه نادراً ما تلجأ حكومات هذه الدول إلى إعادة النظر في نظمها الضريبية اعتماداً على مدخل إعادة هندسة الأنشطة وفي إطار تكنولوجيا المعلومات .

وكنتيجة لما حققه مدخل إعادة هندسة الأنشطة (BPR) من طفرات ملموسة فى أداء الكثير من المنشآت التى تعمل على تقديم السلع والخدمات - فعلى سبيل المثال كان لاستخدام هذا المدخل فى هيكله أنشطة الصيانة والإصلاحات بشركة GTE وأيضاً فى هيكله نشاط تطوير العينات من قطع الغيار بشركة FEDERAL MOGUL الأثر الإيجابى فى تحسين الأداء بشكل مثير ومن ثم تعظيم حجم وجودة مخرجات هذه الأنشطة بسهاتين الشركتين (LAFRANCE, 1997) ، فإنه ومن الضرورى إجراء البحوث التطبيقية فى التخطيط المحاسبى الضريبى اعتماداً على ذلك المدخل وفى إطار تكنولوجيا المعلومات وخاصة فى الدول النامية التى يجب أن تعمل على تعظيم الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة التى استخدمت مدخل إعادة هندسة الأنشطة فى تصميم نظامها الضريبى بهدف منع (أو الحد من) ظاهرة التهرب الضريبى الجزئى والكلى كمدخل لقياس حقيقة الحصيلة الضريبية بطريق توسيع قاعدة المجتمع الضريبى (Stybel, 1995) .

وفى ضوء ما سبق تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص وتحليل نتائج الوضع الحالى لنشاط الحصر الضريبى بدون استخدام مدخل إعادة هندسة الأنشطة ، هذا بالإضافة إلى محاولة تخطيط الضرائب على الدخل من منظور محاسبى يعتمد على استخدام هذا المدخل فى إجراء الحصر الضريبى من خلال الحصر العقارى الموضوعى تمهيداً للحكم على مدى صلاحية ذلك المدخل فى إعادة تصميم النظام الضريبى فى مصر .

ولتحقيق هذا الهدف فقد تم تقسيم البحث إلى ثمانية أقسام خصص القسم الأول لعرض مشكلة الدراسة وأهدافها ، وخصص القسم الثانى لعرض المصطلحات الرئيسية للدراسة ، بينما خصص القسم الثالث لتناول أهمية وحدود الدراسة ، أما القسم الرابع فقد تناول مبررات إعادة هندسة الأنشطة الضريبية ، بينما تناول القسم الخامس الدراسات السابقة وتحليل نتائجها

وتناول القسم السادس منهجية الدراسة ، بينما تناول القسم السابع تحليل نتائج الدراسة ، وانتهى القسم الثامن إلى عرض خلاصة الدراسة وتوصياتها .

ثانيا : المصطلحات الرئيسية للدراسة :

تعتمد الدراسة على عدة مفاهيم أساسية أهمها ما يلي :

١- إعادة هندسة الأنشطة BPR :

يقصد بإعادة هندسة الأنشطة طرح الأساليب القديمة بالمنظمات وإعادة تصميم العمليات والأنشطة بهدف تطوير نظم العمل بما ينعكس على تحسين الأداء بتلك المنظمات (Hammer & James, 1993) ، وعلى ذلك فإن إعادة هندسة الأنشطة ليست مجرد ميكنة نظم العمل الحالية بالمنظمات وإنما استحداث نظم جديدة وغير تقليدية من خلال تصميم عمليات الأنشطة الحالية من جديد وفي إطار منهج منظم لإحداث هذا التغيير أو ذلك الابتكار (Bennis & Michael, 1995) وإعادة هندسة الأنشطة بهذه الصورة هي الوجه الآخر لمنهج إعادة هيكلة الكيان المادى للمنظمات وإعادة النظر فى منهجية إجراءات هذا الكيان التى تضم المراحل التالية :

١/ ١ إعداد الخطة الاستراتيجية للمعلومات (Information Strategy Planning) والى تشمل تحديد الهدف وإجراء التصميم المبدئى والمنطقى للنظم الفرعية .

٢/ ١ تحليل مناطق العمل (Business Area Analysis) بهدف تصميم النظم الفرعية والى تشمل بيانات كل نظام فرعى وتحديد العلاقات بين وحدات البيانات كمدخل لخلق وتبويب وتحديث وإلغاء البيانات .

٣/ ١ تصميم أنظمة الأعمال (Business System Design) والى تشمل توصيف الأنشطة والعمليات مع الأخذ فى الاعتبار المستخدم النهائى للمعلومات .

٤/ ١ التصميم الفنى للأنظمة الفرعية (Technical Design) وتتضمن المكونات الفنية للنظام متمثلة فى الأجهزة والبرامج وقواعد البيانات .

٥/ ١ بناء نظام المعلومات (System Construction) بهدف التنفيذ الفعلى لمكونات النظام .

١ / ٦ التحول للنظام الجديد (System Transition) ويشمل إعداد وإدخال البيانات وتدريب المستخدمين على المراحل التنفيذية للتأكد من كفاءة النظام .

١ / ٧ إنتاج المعلومات (Information Production) من خلال التشغيل الفعلي للنظام الجديد .

٢ - التخطيط المحاسبي الضريبي :

يقصد بالتخطيط المحاسبي الضريبي الاعتماد على مجموعة من الآليات المحاسبية فى تخطيط عمليات وأنشطة النظام الضريبي المتمثلة فى حصر المجتمع الضريبي ، الفحص الضريبي ، الربط الضريبي والحصيلة الضريبية . هذا مع مراعاة أثر العوامل المختلفة السائدة والمتوقعة عند إجراء هذا التخطيط والتي بدورها قد تكون فى صورة منظورة كالتشريعات المتوقعة والنتائج المحلى الإجمالى أو فى صورة غير منظورة كذلك التى تمس حياة الممول الشخصية .

٣ - الأنشطة الضريبية :

يقصد بالأنشطة الضريبية مجموعة العمليات التى تقوم بها الإدارة الضريبية بهدف تحقيق الحصيلة الضريبية المستهدفة ، وتبدأ هذه الأنشطة من مرحلة الحصر الضريبي والذى يهدف إلى حصر الممولين والأنشطة ، ثم مرحلة الفحص الضريبي والذى يهدف إلى قياس الأوعية الضريبية لأنشطة الممولين ، ثم مرحلة الربط الضريبي ويهدف إلى تحديد الضرائب الواجبة الأداء على الممولين وصولا إلى تحصيل الضرائب والتي بدورها تمثل المرحلة الأخيرة كمخرجات للنظام الضريبي .

٤ - التهرب الضريبي الجزئى والكلى :

يقصد بالتهرب الضريبي إخفاء الشخص الخاضع للضريبة لحقيقة نشاطه عن الإدارة الضريبية ، فإذا كانت عملية الإخفاء تشمل كافة أوجه نشاط هذا الشخص كان هذا التهرب تهرباً كلياً ، فى حين إذا كان هذا الإخفاء يقتصر على عنصر معين من عناصر النشاط الخاضع للضريبة فإن ذلك يعتبر تهرباً جزئياً .

ثالثاً : أهمية وحدود الدراسة :

١ - أهمية الدراسة :

تستمد هذه الدراسة أهميتها من مساهمتها العلمية والعملية وذلك على النحو التالي:

١ / ١ تعتبر الدراسة بمثابة مدخل ضروري لمساعدة الدولة في إعادة هندسة أنشطة الإدارة الضريبية بهدف إجراء التخطيط المحاسبي الضريبي بطريقة موضوعية .

٢ / ١ تعتبر الدراسة بمثابة آلية غير تقليدية لتفعيل نشاط الحصر الضريبي مما سوف ينعكس أثره على كفاءة النظام الضريبي وتخطيط الحصيلة الضريبية بأسلوب علمي.

٣ / ١ تعتبر الدراسة بمثابة مدخل علمي يعمل على تقليل والحد من فرص التهرب الضريبي الكلي والجزئي .

٤ / ١ تعتبر هذه الدراسة إضافة إلى البحوث السابقة في مجال التخطيط المحاسبي الضريبي والتي اقتصرت معظمها على إعادة النظر في الأنشطة الضريبية من خلال إدخال مجموعة من التعديلات التشريعية بصورة دورية دون الاهتمام بالبعد المحاسبي ومن خلال إعادة هندسة هذه الأنشطة .

٥ / ١ تعتبر هذه الدراسة ركيزة أساسية لتحقيق العدالة الضريبية نظراً لاعتمادها على آلية علمية في قياس حقيقة الطاقة الضريبية للمجتمع .

٦ / ١ تعتبر هذه الدراسة مدخل موضوعي لاختبار منفعة المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام الضريبي الحالي في إعادة هندسة الأنشطة الضريبية خاصة نشاط الحصر الضريبي .

٢ - حدود الدراسة :

تقتصر هذه الدراسة على إعادة هندسة نشاط الحصر الضريبي في إطار تكنولوجيا المعلومات ، هذا بالإضافة إلى مجموعة محددات أخرى هي :

٢ / ١ الاقتصار على دراسة وتحليل نشاط الحصر الضريبي الحالي فيما يتعلق بالضرائب العامة على الدخل دون الضرائب السلعية .

٢ / ٢ الاقتصار في دراسة وتحليل واقع نشاط حصر الضرائب على الدخل على السنوات ٩٠/٩١ ، ٩٩/٢٠٠٠ .

٢ / ٣ استخدام مجموعة من المؤشرات المحاسبية أهمها معدلات التهرب الضريبي الحقيقي المكتشف وغير المكتشف فضلاً عن مؤشر الحكم على كفاءة الحصر الضريبي سواء الحالي أو المستهدف وذلك لتحليل نتائج البحث واختبار مدى صحة فروضة .

رابعا : مبررات إعادة هندسة الأنشطة الضريبية :

تعمل الحكومة في مصر وبشكل دوري على تطوير النظام الضريبي حتى يواكب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المستجدة وذلك من خلال إحداث مجموعة من التعديلات التشريعية التي تتناول تطوير الأنشطة الضريبية القائمة دون الاهتمام بإعادة تصميم هذه الأنشطة اعتماداً على المعلومات المحاسبية وباستخدام مدخل إعادة الهندسة الذي يعتبر أحد المناهج الجديدة التي حققت نقلة هائلة ومثيرة في الأداء الحالي لغالبية منظمات الأعمال والخدمات (Caldwell, 1996; Abbott, 1995) . وقد كشفت إحدى الدراسات أن الاقتصار على إجراء بعض التعديلات التشريعية بهدف تطوير النظام الضريبي والحد من فرص التهرب الضريبي والعمل على تنمية وزيادة الحصيلة الضريبية لم تحقق أهداف النظام الضريبي المستهدف نظراً للترديد الملموس في حجم التهرب الضريبي الذي بلغ ٨٠ مليار جنيه في السنة المالية ٩٥/١٩٩٦م بينما كان حجمه ٣,٦ مليار جنيه في السنة المالية ٨٨/١٩٨٩م (تهامي ، ١٩٩٨م).

وقد أكدت البيانات المنشورة أن معدل نمو حصيلة الضرائب على الدخل قد بلغ ١٠,٣% خلال الفترة من ٩٣/٩٤م - ٩٩/٢٠٠٠م ، في حين بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ١٠,٦% خلال نفس الفترة (البنك المركزي ، ١٩٩٩م) ، وهذا يشير إلى تدنى مؤشر الجهد الضريبي والذي قد بلغ ٠,٩ أى أقل من الواحد الصحيح ومعنى ذلك أن الدولة لم تحقق السيطرة على التهرب الضريبي بدرجة مرضية (تهامي ، ١٩٩٨م) .

وقد انتهت إحدى الدراسات إلى ضرورة إعادة النظر فى النظام الضريبي الحالى بهدف إعداد منظومة ضريبية متكاملة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة ، حيث أن النظام الضريبي الحالى يعانى من مجموعة من السلبيات (وزارة المالية ، ١٩٩٦م) أهمها :

١- تفاقم حجم التهرب الضريبي الجزئى والكلى الأمر الذى يترتب عليه ضياع جانب من موارد الخزانة العامة للدولة سنويا ، كما ترتب مجموعة من الآثار الاجتماعية غير المحمودة .

٢- الاعتماد على أدوات تقليدية فى إجراء نشاط الحصر الضريبي مما يحجم قاعدة المجتمع الضريبي .

٣- عدم كفاءة نشاط التحصيل الضريبي الحالى فى تحقيق حجم الحصيلة الضريبية المستهدفة طبقا لحقيقة طاقة المجتمع الضريبية .

٤- عدم واقعية نشاطى الفحص والربط الضريبي بفعل انخفاض كفاءة نشاط الحصر الضريبي الحالى .

٥- كثرة وتعدد الإجراءات الخاصة بتنفيذ الأنشطة الضريبية مما يؤدي إلى تقليص حجم الحصيلة الضريبية وزيادة المتأخرات الضريبية وزيادة أعباء التحصيل الضريبي .

وكمدخل لعلاج السلبيات التى أفرزها النظام الضريبي فى مصر اقترحت إحدى الدراسات مجموعة من الإجراءات (وزارة المالية ، ١٩٩٩م) أهمها ما يلى :

١- إدخال نظام الحاسب الآلى تمهيدا لإنشاء السجل الأبجدي للممولين .

٢- إنشاء قاعدة بيانات ضريبية صحيحة تكفل مراجعة الإجراءات الضريبية وتصحيحها .

٣- إتباع نظام المأموريات الجغرافية لتدعيم نشاط الحصر الضريبي على أسس جغرافى .

٤- دعم نظام الخصم والإضافة والتحويل تحت حساب الضريبة .

٥- استكمال الإجراءات التنظيمية اللازمة لاستقبال البيانات التي تؤدي إلى حصر الممولين والأنشطة .

ويتضح للباحثان مما سبق أن الحلول المقترحة لمعالجة السلبيات التسي أفرزها النظام الضريبي الحالي على الدخل في مصر تعتمد على مدخل تطوير النظام القائم . وقد أثبتت التجارب أن تكرار استخدام هذه الحلول لم تؤتي ثمارها المنشودة لما يحمله النظام القائم من سلبيات تشعبت بدرجة يصعب علاجها ، ومن هنا يقترح الباحثان استخدام مدخل إعادة هندسة الأنشطة في تصميم نظام ضريبي جديد .

خامسا : الدراسات السابقة :

تناولت العديد من الدراسات موضوع إعادة هندسة الأنشطة كمدخل للتغلب على المشكلات والسلبيات التي تفرزها نظم المعلومات المختلفة القائمة وخاصة الضريبية في كثير من الدول .

وفيما يلي عرض موجز لأهم نتائج هذه الدراسات تمهيدا لتحديد مجال البحث :

١- دراسة (Gangopadhyay , 1996) :

استهدفت هذه الدراسة تحليل درجة تأثير تكنولوجيا المعلومات على مخرجات الصناعة بدولة الهند ، وقد انتهت الدراسة إلى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يؤثر بشكل ملحوظ على جودة السلع والخدمات بالمنشآت الصناعية ، هذا بالإضافة إلى أن درجة هذا التأثير ترجع إلى عدة عوامل أهمها مدخلات النظام الضريبي .

كما أضافت الدراسة أن عدم استخدام تكنولوجيا المعلومات في الدول النامية أو استخدامها بدرجات منخفضة يؤثر في جودة مخرجات أنظمة المعلومات .

وقد أوصت الدراسة بضرورة توصيف العوامل المؤثرة على مخرجات نظم العمليات الصناعية الحالية باستخدام تكنولوجيا المعلومات وخاصة مخرجات النظام الضريبي في كل دولة .

٢- دراسة (Saelens & Nelson, 1994) :

استهدفت هذه الدراسة ضرورة الاعتماد على سياسة التوجه للعملاء كمدخل لإعادة النظر في تطوير نظم المعلومات القائمة وخاصة نظام المعلومات الضريبي ، وقد انتهت الدراسة إلى ضرورة البعد عن إجراء تعديلات التشريعات الضريبية في تطوير هذا النظام ، وأضافت الدراسة انه نادراً ما تلجأ حكومات الدول النامية إلى إعادة النظر في نظمها الضريبية اعتماداً على مدخل إعادة هندسة الأنشطة .

وقد أوصت الدراسة بأن سياسة التوجه إلى دافعي الضرائب في تلك الدول كمدخل لتصميم نظم ضريبية جديدة يجب أن تستند إلى ثلاثة مقومات : أولها وضع رؤية إستراتيجية للنظام الضريبي المقترح وثانيها إعادة تصميم العمليات والأنشطة الضريبية الحالية وثالثها تبني سياسة مرنة لتطوير عناصر النظام الضريبي المقترح مستقبلاً .

٣- دراسة (Lafrance, 1997) :

استهدفت هذه الدراسة ضرورة استخدام منهج إعادة هندسة إدارة المشروعات لتحقيق الأغراض المستهدفة في كندا . وقد انتهت الدراسة إلى أن إعادة تصميم نظم معلومات الكثير من المنشآت التي تعمل في كندا في إطار تكنولوجيا المعلومات قد أدى إلى تحسين الأداء بشكل إيجابي ومثير مما ترتب عليه تعظيم حجم وجودة مخرجات هذه النظم .

٤- دراسة (Caldwell, 1996) :

تناولت هذه الدراسة تجربة أكبر ست شركات دولية للمحاسبة والمراجعة في مجال إعادة هيكلة نظمها الداخلية باستخدام منهج إعادة هندسة العمليات ، وقد انتهت هذه الدراسة إلى وجود علاقة بين استخدام مدخل إعادة هندسة الأنشطة وبين تحسين أداء أنشطة هذه الشركات .

وقد أوصت الدراسة بكفاءة مدخل إعادة هندسة الأنشطة في تطوير نظم المعلومات بالمنشآت الأخرى .

٥- دراسة (Richard Son, 1995) :

استهدفت الدراسة إعادة تصميم النظام الضريبي بالولايات المتحدة الأمريكية لسنة ٢٠٠١م ، وقد انتهت الدراسة إلى أن تشخيص النظام الضريبي الحالي على الدخل بكل عناصره هو المدخل الطبيعي لتوصيف المشكلات القائمة والتي يجب أن تأخذ في الحسبان عند تصميم النظام الضريبي المستهدف وأن من أهم هذه العناصر الإدارة الضريبية ، هذا بالإضافة إلى ضرورة التركيز على الإقرارات الضريبية الحالية والعمل على تحديثها بأدوات غير تقليدية .

وقد أوصت الدراسة بضرورة تحديث قاعدة البيانات الضريبية الإلكترونية الحالية للأنشطة الضريبية وباستخدام مدخل إعادة هندسة العمليات في إطار تكنولوجيا المعلومات.

٦- دراسة (الحناوي ، ١٩٩٦م) :

استهدفت الدراسة استخدام إعادة هندسة العمليات في اقتراح نموذج وصفى لقياس التكاليف في قطاع الخدمات ، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن منهج إعادة هندسة العمليات يعتبر أحد المداخل الرئيسة لتمييز وإستمرار المنشأة عن طريق تحليل تدفق عمليات الأنشطة اللازمة لأداء الخدمات عن طريق تبسيطها وإستبعاد العمليات الزائدة والعمليات المكلفة ، مما يترتب عليه خفضاً في تكاليف أداء الخدمات ومن ثم زيادة أرباح المنظمة وخفض أسعار خدماتها .

وقد إنتهت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها ضرورة إختبار النموذج المقترح والذي يضم عناصر التميز وإدارة التغيير والقياس وذلك بإستخدام أسلوب المحاكاة .

٧- دراسة (تهامي ، ١٩٩٨م) :

استهدفت الدراسة تحليل مشكلات الإدارة الضريبية وخاصة مشكلة التهرب الضريبي فضلا عن تحليل علاقة مصلحة الضرائب مع رجال الأعمال .

وقد خلصت الدراسة عدة نتائج أهمها أن ظاهرة التهرب الضريبي فى مصر تتسق مع الظروف الاقتصادية والمؤسسية بالدولة فضلا عن أن التهرب الضريبي قائم على نحو يعادل إرتفاع معدل الضريبة .

وقد أوصت الدراسة بضرورة التصدى لمشكلة التهرب الضريبي قبل القيام بأية محاولة لخفض معدلات الضرائب على الدخل حفاظاً على مستوى الحصيلة الضريبية .

٨- دراسة (هراس ، ١٩٩٧م) :

استهدفت الدراسة تطوير مدخل مقترح لإعادة هندسة عمليات المنظمات التقليدية بالاعتماد على العمالة الكثيفة بالإضافة إلى إثبات جدوى المدخل المقترح فى تحقيق طفرة فى الأداء .

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن استخدام منهج إعادة هندسة العمليات يساعد فى الحد من إهدار الطاقات البشرية المتاحة .

وقد أوصت الدراسة بضرورة تدعيم المناهج المستخدمة حالياً مثل TQM و JIT بمنهج إعادة هندسة العمليات وذلك لضمان تحسين الأداء بطفرة عالية .

٩- دراسة (الناغى ، ١٩٩٨م) :

استهدفت الدراسة وضع إستراتيجية لتطوير الضريبة الموحدة إعتياداً على المفاضلة بين إستكمال المقومات وإعادة الهيكلة ، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها التغييرات المعاصرة فى النظام الاقتصادى والاجتماعى فى مصر وتأثيراتها على هيكل دخول الأشخاص الطبيعيين تتطلب تطويراً لهيكل الضريبة الموحدة ، هذا بالإضافة إلى إمكانية تطوير هذا الهيكل من خلال مدخلين رئيسيين هما إستكمال المقومات للضريبة الحالية أو إعادة هيكلتها فى شكل جديد ، فضلا عن صعوبة التسليم بأن إستكمال المقومات للهيكل الحالى أفضل من إعادة الهيكلة .

وقد إنتهت الدراسة إلى توصيتين هما ضرورة تقييم الهيكل الحالى للضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين فى مصر وذلك فى إطار جميع الأطراف ذو

العلاقة ، بالإضافة إلى ضرورة إجراء المفاضلة بين المدخلين المقترحين لتطوير هذا الهيكل تمهيداً لاختيار أفضلهما عائداً للمجتمع والخزانة العامة والدولة .

١٠- دراسة (الموجي ، ١٩٩٩م) :

استهدفت الدراسة إلقاء الضوء على أهم الاتجاهات الحديثة فى إدارة الإنتاج والعمليات ، وقد خلصت الدراسة إلى أن أهم الاتجاهات غير التقليدية المعاصرة فى بيئة الأعمال تتطلب الاعتماد على مدخل إعادة هندسة العمليات لضمان البقاء والاستمرار للمنظمات وأحداث تطورات جذرية فى مجالات الجودة والتكلفة وخدمة العملاء والتحول من المنظور الوظيفى إلى المنظور الشامل . وقد أوصت الدراسة بأن استخدام مدخل إعادة هندسة العمليات سوف يؤدي إلى تحسين جذرى فى مؤشرات الأداء الأساسية مثل التكلفة والجودة والسرعة ، إن استخدام هذا المدخل يجب أن يتم من خلال إعادة تصميم العمليات وإعادة التفكير والتطوير لكل العمليات ذات المهام المتداخلة الموجهة نحو العميل .

١١- دراسة (عبد الوهاب ، ١٩٩٩م) :

استهدفت الدراسة عرض التطورات الهامة فى مجال إدارة الموارد البشرية وإنعكاسها على الإدارة المصرية والعربية .

وقد انتهت الدراسة إلى أن إعادة هندسة الإدارة هى إحدى التطورات الهامة فى الفكر الإداري والتي تقوم على التغير الجذرى وطرح الأساليب القديمة كما تقوم على إعادة تصميم عمليات المنظمة لتتنهى بتقديم سلعة أو خدمة بجودة عالية ، هذا بالإضافة إلى تحقيق رغبة المنظمة فى إحداث تغييرات كلية وشاملة كمدخل بديل للتحسين الجزئى أو التعديل من جانب واحد .

وقد خلصت الدراسة إلى أن مدخل إعادة هندسة الإدارة سوف يعمل على تحسين جودة الإنتاج وسرعة الأداء وخدمة العملاء والابتكار فى الطرق والأساليب التى تناسب التكنولوجيا الجديدة وخفض التكاليف وتقليل معدلات الأخطاء .

وقد أوصت الدراسة بضرورة تطبيق مدخل إعادة الهندسة لاختبار جدواه وما يحققه من مزايا نسبية .

١٢ - دراسة (Hilton, 1997) :

استهدفت الدراسة تخطيط الضرائب على الدخل من قبل الشركات باستخدام منهج إعادة هندسة العمليات والأنشطة ، وخلصت الدراسة إلى أن استخدام أسلوب القيمة المضافة هو جوهر المنهج المقترح لتلبية توقعات العملاء من ناحية وتعظيم الربحية التي في ضوءها يمكن تخطيط حجم الضرائب المفروض سدادها من ناحية أخرى .

وأوصت الدراسة بأن المنهج المقترح يتطلب إعادة النظر في الأنشطة الضريبية الحالية لتوصيف مشكلاتها تمهيداً لتصميم هيكل جديد لما سوف تكون عليه هذه الأنشطة مستقبلاً .

١٣ - دراسة (Turville, 1997) :

اتجهت الدراسة نحو إعادة هندسة الملفات الضريبية للممولين كمدخل لإعادة هيكلة النظام الضريبي بالدول النامية ، وخلصت إلى أن ميكنة الملفات الضريبية الحالية هي الوسيلة البديلة للملفات اليدوية الحالية من خلال إعادة البيكلية المستهدفة في إطار تكنولوجيا المعلومات ، هذا بالإضافة إلى أن الوصول إلى الملفات الإلكترونية في المجال الضريبي سوف يوفر العديد من المزايا سواء للممولين أنفسهم أو للإدارة الضريبية .

وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام ببيانات الممولين الشخصية والأخرى المتعلقة بأنشطتهم كحد أدنى لتصميم قاعدة بيانات إلكترونية باستخدام مدخل إعادة هندسة الأنشطة الضريبية ، وقد أكدت على هذه النتائج دراسة أخرى (Hausman, 1996) والتي طالبت بضرورة بناء نظام شبكات إلكترونية داخل أدوات وأقسام الإدارة الضريبية .

١٤ - دراسة (Henkoff, 1997) :

استهدفت الدراسة تحليل النتائج التي حققتها ٥٠٠ شركة صناعية أمريكية سنة ١٩٩٦م والتي قامت بإعادة هيكلة أنشطتها باستخدام منهج إعادة هندسة العمليات .

وخلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من حالة التضخم خلال هذه السنة إلا أن هذه الشركات حققت معدلات عالية من الربحية وصلت إلى ٢٣,٣% بفعل استخدام هذا المنهج .

وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق منهج إعادة هندسة الأنشطة في منشآت الخدمات وفي القطاع الحكومي على وجه الخصوص .

١٥ - دراسة (Halloran, 1996) :

قامت الدراسة بتحليل أثر إعادة هندسة الأنشطة ببعض الشركات في تايوان والتي تعمل في قطاع الأعمال على إمكانية خفض الضرائب على الدخل المفروضة على هذه الشركات .

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها انخفاض ضرائب الدخل على الشركات التي أعادت تصميم أنشطتها وعملياتها هندسياً بالمقارنة بالشركات التي لم تفكر في إعادة هندسة أنشطتها .

وأوصت الدراسة بضرورة تشجيع الشركات التي لم تطبق هذا المنهج والمنشآت الأخرى غير الهادفة للربح والوحدات الحكومية على إعادة هندسة أنشطتها .

١٦ - دراسة (Springsteel, 1997) :

استهدفت الدراسة تصميم نظام ضريبي معاصر باستخدام منهج إعادة هندسة الأنشطة بالأقسام الضريبية ، وخلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من صعوبة بناء نظم ضريبي جديد بديلاً للقائم إلا أن منهج إعادة الهندسة يوفر الطريقة العملية البديلة لإعادة هيكلة وإعادة تنظيم النظام الضريبي الحالي ، نظراً لتركيزه على درجة التوافق بين تكنولوجيا المعلومات وبين التنظيم الضريبي المستهدف .

وأوصت الدراسة بضرورة تشخيص النظام الضريبي الحالي في أي دولة تفكر في تصميم نظام آخر مستهدف باستخدام تكنولوجيا المعلومات وبالاعتماد على إعادة هندسة الأنشطة الضريبية .

١٧ - دراسة (Macarthur, 1996) :

اتجهت الدراسة نحو تحليل العلاقة بين استخدام مدخل إعادة هندسة العمليات وبين مخرجات نظم المعلومات ببعض شركات الأعمال وبالمنظمات الحكومية .

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ارتفاع تكلفة نظم العمل في ظل نظام معلومات لا تفكر الشركات والمنظمات الحكومية في إعادة هندسته ، انخفاض تكلفة نظم العمل التي أعيد هندسة أنشطتها وعملياتها وتحسين أدائها وارتفاع كفاءتها وتعظيم منفعتها سواء للعملاء أو لبيئة الشركات الداخلية ، وقد أوصت الدراسة عند التفكير في استخدام منهج إعادة هندسة الأنشطة لتحليل العمليات بضرورة الاهتمام بتصنيف الخطوات والمقومات الفنية لهذا المنهج قبل الدخول في إعادة هندسة أي نظام معلومات قائم .

١٨ - دراسة (Mcdermtt Brown, 1996) :

استهدفت الدراسة إعادة توفيق الشركات الأمريكية للدخول في المنافسة المحلية والعالمية من خلال إعادة تصميم العمليات وما سوف يترتب عليه من خفض تكلفة أنشطة هذه الشركات في الأجل القصير تمهيداً لتخفيض أسعار مخرجات هذه الأنشطة بدون التضحية بعائد المساهمة .

وقد خلصت الدراسة إلى أن الوضع الوضع الحالي في تلك الشركات متدنٍ تنظيمياً في ظل منافسة شديدة هذا بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الأنشطة ومن ثم ارتفاع أسعار مخرجات هذه الأنشطة .

وقد أوصت الدراسة بضرورة إجراء إعادة هيكلة إستراتيجية للشركات بما يسمح لها بالمنافسة وتوجيه الاستثمارات إلى استخدام التكنولوجيا المتطورة ، فضلاً عن إعادة هيكلة الأعباء الضريبية وتكلفة القروض باستخدام مدخل إعادة الهندسة بالتركيز على عمليات أنشطة تلك الشركات .

١٩ - دراسة (Tittel, 1996) :

اتجهت هذه الدراسة نحو تحليل العلاقة بين النظام الضريبي ودافعي الضرائب بدون إعادة الهندسة من ناحية وباستخدام مدخل إعادة الهندسة من ناحية أخرى .

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن تعديل ما هو قائم لا يحقق الهدف المنشود من تطوير النظام الضريبي بما ينعكس أثره على زيادة تكلفة تعديل هذا النظام وبما يفوق المخرجات المستهدفة منه .

وقد أوصت الدراسة بضرورة إعادة هندسة الأنشطة بصورة متكاملة بما يحقق الموازنة بين النظام الضريبي ودافعي الضرائب .

٢٠- دراسة (Springsteel, 1995) :

استهدفت هذه الدراسة بحث التوقيت الأمثل لتطوير النظم الضريبية ، وقد خلصت الدراسة إلى أن تعاضم حجم الملفات الضريبية المتقاربة يتطلب سرعة إجراء تطوير هذه ، وقد أوصت الدراسة بأن استخدام منهج إعادة هندسة الأنشطة والعمليات الضريبية سوف يحقق التطوير المستهدف في النظم الضريبية المستقبلية .

٢١- دراسة (Earl & Sampler, 1995) :

استهدفت الدراسة تحديد مدى جوهرية العلاقة بين الأنشطة والعمليات التي أجريت عليها إعادة هندسة وبين الخطط الاستراتيجية . وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة هامة مؤداها أن جوهرية هذه العلاقة تتوقف على بناء نموذج كمي وأن هذا النموذج لا بد أن يضم مجموعة من المتغيرات أهمها تحديد الأنشطة والعمليات ، التحديد الواضح للإستراتيجية ، توصيف نظم المعلومات الفرعية داخل المنظمة ، ورؤية الإدارة في التغير المطلوب .

وقد أوصت الدراسة بضرورة تطبيق هذه النموذج في تطوير النظم الضريبية في الدول المختلفة .

٢٢- دراسة (Rethinking, 1995) :

اهتمت هذه الدراسة باختبار خطوات مدخل إعادة الهندسة في تطوير الأنشطة والعمليات بخمس إدارات منها الإدارة الضريبية ، وقد خلصت الدراسة إلى وجود مجموعة من العوامل المؤثرة في بناء مدخل إعادة الهندسة أهمها توصيف الأنشطة ، تحديد الأهداف بدقة ، توجهات المستفيدين من الخدمة وقد إنتهت الدراسة إلى توصيه هامة مؤداها ضرورة بناء منهج إعادة الهندسة في إطار تلك العوامل قبل إستخدامه في تصميم النظم .

من خلال العرض السابق لنتائج الدراسات السابقة فى إستخدام منهج إعادة الهندسة كمدخل لتصميم نظم المعلومات المحاسبية والضريبية ، يتضح للباحثان ما يلى :

١- وجود اتفاق بين معظم الدراسات السابقة على أهمية منهج إعادة هندسة الأنشطة والعمليات فى تصميم نظم المعلومات المحاسبية .

٢- تتفق غالبية الدراسات السابقة على أن جوهر منهج إعادة هندسة الأنشطة والعمليات يتمثل فى بناء نظم معلوماتية جديدة على إنقاص النظم القائمة ، وإن كانت بعض الدراسات ترى أن تطوير النظم القائمة يعتبر بمثابة إعادة هندسة لعمليات هذه النظم ، غير أن ذلك لا يخرج عن كونه تعديل للنظم القائمة من خلال إجراء مجموعة من التعديلات .

٣- عدم وجود اتفاق بين الدراسات السابقة فى هذا المجال حول الخطوات المنهجية لمدخل إعادة الهندسة والتي يجب تحديدها وتوصيفها بشكل دقيق لتصميم النظام المستهدف .

٤- ركزت معظم الدراسات السابقة على استخدام الأسلوب الوصفى دون الأسلوب الإحصائي للحكم على مدى كفاءة نظم المعلومات القائمة .

٥- اختلاف نتائج معظم الدراسات السابقة باختلاف المجال التطبيقي محل إعادة الهندسة وأيضاً باختلاف وجهة نظر كل دراسة فى ماهية المستفيد من إعادة الهندسة .

سادساً : منهجية الدراسة :

تتضمن منهجية الدراسة تحديد فروض الدراسة وأسلوبها .

١- فروض الدراسة :

وفقاً لطبيعة مشكلة البحث وأهدافه ومبررات استخدام مدخل إعادة هندسة الأنشطة وأيضاً فى ضوء نتائج الدراسات السابقة يقوم هذا البحث على اختبار مدى صحة الفرضين التاليين :

الفرض الأول : " لا توجد علاقة جوهرية بين كفاءة نشاط الحصر الضريبي الحالى للمولين والأنشطة وبين حصيلة الضرائب العامة على الدخل" .

الفرض الثاني : " لا توجد علاقة جوهرية بين فاعلية نشاط الحصر الضريبي المستهدف من خلال الحصر العقارى وبين كل من الحصر الضريبي الحالى وحصيلة الضرائب العامة على الدخل" .

٢- أسلوب الدراسة :

يتضمن أسلوب الدراسة مجتمع وعينة البحث ، والمتغيرات التى سوف يتم فسي ضوئها إعداد مجموعة من المؤشرات المحاسبية بهدف تحليل نتائج البحث ، ثم الأسلوب الإحصائى المستخدم فى التحليل لاختبار مدى صحة فرضى البحث .

٢ / ١ مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من عناصر الضريبة العامة على الدخل متمثلة في دخول الأشخاص الطبيعيين من إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وإيرادات النشاط التجارى والصناعي وإيرادات المهن غير التجارية وإيرادات الثروة العقارية بالإضافة إلى أرباح شركات الأموال . وقد بلغت عينة الدراسة ٦٦,٧% من مجتمع الدراسة نتيجة استبعاد الضريبة الموحدة على دخول الأشخاص الطبيعيين من المرتبات والأجور وذلك نظراً لكفاءة الحصر الضريبي لهذه الدخول .

وللحصول على البيانات والمعلومات المتاحة عن مجتمع وعينة الدراسة خلال الفترة من ٩٠/٩١م - ٢٠٠٠/٩٩م فقد تم مراعاة الأبعاد التالية :

- تجميع وتحليل بيانات الدراسة في مجموعات زمنية بحيث تمثل المجموعة الواحدة ثلاثة سنوات متتالية وذلك بهدف تحليل مدى جوهرية الفروق بين هذه المجموعات .

- استخراج مجموعة من المؤشرات التي تعبر عن التغيير في مفردات عينة الدراسة خلال فترة إعدادها .

٢ / ٢ متغيرات الدراسة :

تم توصيف وتحديد متغيرات الدراسة والتي اشتملت على نوعين من المتغيرات كما يلي :

المتغير التابع : يتمثل المتغير التابع في حصيلة الضرائب العامة على الدخل للتعبير عن مستوى التخطيط المحاسبي الضريبي الحالي والمستهدف .

المتغيرات المستقلة : تمثلت المتغيرات المستقلة في عدد البطاقات الضريبية ، عدد الإقرارات الضريبية ، الحصر العقاري للأشطة ، عدد القضايا الضريبية ، حجم التهرب الحقيقي وحجم التهرب غير المكتشف .

وفى ضوء هذه المتغيرات تم إعداد مجموعة من المؤشرات المحاسبية لاستخدامها في إثبات مدى صحة فرضى الدراسة وقد تمثلت هذه المؤشرات فيما يلى :

- معدل التهرب الحقيقي ، معدل التهرب الغير مكتشف ، كفاءة الحصر الضريبي ، معدل نمو الحصيلة الضريبية .

٢ / ٣ الأسلوب الإحصائى المستخدم فى التحليل :

لاختبار مدى صحة فرضى الدراسة ، تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية :

- الإحصاءات الوصفية بغرض حساب متوسطات المؤشرات المحاسبية التى تم إعدادها فى ضوء المتغيرات المستقلة وانحرفها المعيارى .

- تحليل علاقة الارتباط بين المتغير التابع وبين المتغيرات المستقلة للدراسة بغرض التعرف على نوع وقوة العلاقات بينهما .

- تحليل علاقة الانحدار البسيط والمتعدد بغرض التعرف على قيمة معامل التحديد للوقوف على المساهمة النسبية لأكثر المؤشرات المحاسبية تفسيراً لمستوى كفاءة الحصر الضريبي الحالي وأيضاً للتنبؤ بالحصيلة الضريبية كمدخل لإجراء التخطيط المحاسبي الضريبي .

- استخدام اختبار F . Test لاختبار التأثير الحقيقى بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

- استخدام اختبار T . Test لاختبار معنوية التأثير بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

سابعاً : تحليل نتائج الدراسة :

قام الباحثان بتفسير نتائج الدراسة الميدانية من خلال ما أسفرت عنه نتائج تحليلي الارتباط والانحدار بهدف اختبار مدى صحة فرضية الدراسة باستخدام برنامج SPSS وذلك على النحو التالي :

١- اختيار مدى صحة الفرض الأول للدراسة من خلال تحليل العلاقة بين كفاءة نشاط الحصر الضريبي الحالي للممولين والأنشطة وبين حصيلة الضرائب العامة على الدخل .

١/١ يوضح الجدول رقم (١) علاقة الارتباط بين كفاءة نشاط الحصر الضريبي الحالي بدلالة عدد الممولين ومن واقع البطاقات الضريبية المصدره وبين حصيلة الضرائب العامة على الدخل خلال فتره الدراسة .

جدول رقم (1)

علاقة الارتباط بين كفاءة نشاط الحصر الضريبي الحالي

وبين حصيللة الضرائب العامة على الدخل

حصيلة الضرائب العامة على الدخل		عدد الممولين من واقع البطاقات الضريبية		المتغيرات
R2	R	R2	R	
	N.S ٠,١٧٧		١	عدد الممولين من واقع البطاقات الضريبية
	١	%٣,١٣	N.S ٠,١٧٧	حصيلة الضرائب العامة على الدخل

معامل الارتباط عند مستوى معنوية ٥%

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة غير ذي دلالة إحصائية بين نشاط الحصر الضريبي الحالي بدلالة البطاقات الضريبية المصدرة من مصلحة الضرائب العامة على الدخل للممولين وبين حصيللة هذه الضرائب وبمساهمة نسبية بلغت ٣,١٣% . مما يعنى أن الحصيللة الضريبية الحالية لا ترتبط بعدد البطاقات الضريبية المصدرة ولكن هذه الحصيللة تتأثر بعوامل أخرى أهمها ارتفاع معدلات هذه الضرائب وزيادة حالات التهرب الضريبي الجزئي والكلى المكتشفة خلال فترة الدراسة ، هذا بالإضافة إلى تحفيز الممولين على السداد مقابل منحهم حوافز تشجيعية .

حصيلة الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين من النشاط التجاري والصناعي ، نشاط المهن غير التجارية وإيرادات رؤوس الأموال المنقولة بمساهمات نسبية قدرها ٩,٦% ، ١٩,٣% و ٢٢,٤% على التوالي ، مما يعنى وجود عوامل أخرى تؤثر على تلك الحصيلة بخلاف الحصر الضريبي الحالي وبما يؤكد نتائج التحليل الواردة بالجدول رقم (١) .

٢/٢/١ وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة غير ذى دلالة إحصائية بين كفاءة نشاط الحصر الضريبي الحالي وبين حصيلة الضريبة على أرباح شركات الأموال وبمساهمة نسبية ٠,٨% ، مما يعنى وجود عوامل أخرى تؤثر في هذه الحصيلة بخلاف الحصر الضريبي الحالي وبما يؤكد نتائج التحليل الواردة بالجدول رقم (١) .

٣/٢/١ وجود علاقات ارتباط طردية قوية وبدلالة إحصائية بين حصيلة نشاط الأرباح التجارية والصناعية وحصيلة المهن غير التجارية وبمساهمة نسبية قدرها ٩١,٩% وحصيلة نشاط أرباح شركات الأموال وبمساهمة نسبية قدرها ٧٠,٨% ، وهذه العلاقات تمثل أهم العوامل الأخرى المؤثرة في زيادة حصيلة هذه الأنشطة خاصة وأن كل نشاط من هذه الأنشطة يمثل مصدر حصر ضريبي لغيره من الأنشطة الأخرى .

٤/٢/١ وجود علاقة ارتباط طردية قوية وبمساهمة نسبية قدرها ٤٦,٥% بين حصيلة نشاط أرباح شركات الأموال وحصيلة نشاط المهن غير التجارية ، مما يؤكد على وجود عوامل أخرى مؤثرة على حصيلة الضرائب العامة على الدخل بخلاف البطاقات الضريبية .

٣/ ١ يوضح الجدول رقم (٣) تحليل مدى جوهرية الحصر الضريبي الحالي من خلال البطاقات الضريبية في تفسير مدى نمو الحصيلة خلال فترة الدراسة .

جدول رقم (٣)
اختبار مدى جوهرية الحصر الضريبي الحالي (البطاقات الضريبية)
في تفسير نمو الحصيلة

المعوية	F المحصوية	متوسط مجموع مربعات الأحرفات	مجموع مربعات الأحرفات	درجة الحرية (١-٣)	مصدر التباين
٠,٢٩٣	١,٤٧	١٥٦٤١٢,٢١ ١٠٦٤٢٠,٣٠	٣١٢٨٢٤,٤٢	٢	١- البطاقات الضريبية بين المجموعات داخل المجموعات الإجمالي
			٧٤٤٩٤٢,٠٨	٧	
			١٠٥٧٧٦٦,٥	٩	
٠,٠٠١	٢٣,٤٨٨	١,٤٣٠٠٠,٨ ٦٠٩٧٠٧٢,٣	٢,٨٦٣٢٠,٨٧٤	٢	٢- حصيلة الضرائب بين المجموعات داخل المجموعات الإجمالي
			٠,٤٢٦٧٩٥٠,٦	٧	
			٣,٢٩٠٠٠٠,٨	٩	

عند مستوى معنوية ٥%

يتضح من الجدول السابق أن نتائج اختبار مدى جوهرية الحصر الضريبي الحالي في تفسير نمو إجمالي حصيلة الضرائب العامة على الدخل كانت وباستخدام F . TEST غير ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوي ٥% في حين أن نتائج اختبار مدى جوهرية العلاقة بين الحصر الضريبي الحالي في تفسير نمو حصيلة الضرائب من الأنشطة الفرعية وأرباح شركات الأموال كانت وباستخدام F . TEST ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي ٥% ، وهذا يؤكد على وجود عوامل أخرى بخلاف الحصر الضريبي الحالي ذات تأثير على الحصيلة الضريبية .

وفى ضوء ذلك يتم قبول الفرض الأول من الدراسة ومضمونة "لا توجد علاقة جوهرية بين كفاءة نشاط الحصر الضريبي الحالى للممولين والأنشطة وبين حصيلة الضرائب العامة على الدخل".

٢- اختبار مدى صحة الفرض الثانى للدراسة من خلال تحليل العلاقة بين فعالية نشاط الحصر الضريبي المستهدف من خلال الحصر العقارى وبين كل من الحصر الضريبي الحالى (البطاقات الضريبية) وحصيلة الضرائب العامة على الدخل .

٢ / ١ يوضح الجدول رقم (٤) العلاقة بين مدى فعالية نشاط الحصر الضريبي المستهدف من خلال الحصر العقارى وبين الحصر الضريبي الفعلى من واقع البطاقات الضريبية لممولي ضرائب الدخل خلال فترة الدراسة .

جدول رقم (٤)

علاقة الارتباط بين الحصر العقارى للأنشطة
والحصر الحالى للممولين (البطاقات الضريبية)

عدد الممولين من واقع البطاقات الضريبية		عدد الممولين من واقع الحصر العقارى		المتغيرات
R2	R	R2	R	
	** ٠,٩٤٦		١	عدد الممولين من واقع الحصر العقارى
	١	%٨٩,٥	** ٠,٩٤٦	عدد الممولين من واقع البطاقات الضريبية

معامل ارتباط عند مستوى معنوية ١%

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين نشاط الحصر الضريبي المستهدف من خلال الحصر العقارى وبين الحصر الضريبي الحالى من خلال البطاقات الضريبية وبمساهمة نسبية قدرها %٨٩,٥ ، مما يعنى أن

حقيفة المجتمع الضريبي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحصص العقارية للأشطة الخاضعة للضريبة .

٢/ ٢ يوضح الجدول رقم (٥) العلاقة بين مدى فعالية نشاط الحصص الضريبي المستهدف من خلال الحصص العقارية وبين حصيلة الضرائب العامة على الدخل خلال فترة الدراسة .

جدول رقم (٥)
علاقة الارتباط بين الحصص العقارية للأشطة
وحصيلة الضرائب العامة على الدخل

حصيلة الضريبة العامة على الدخل		عدد الممولين من واقع الحصص العقارية		المتغيرات
R2	R	R2	R	
	٠,٨٣٦		١	عدد الممولين من واقع الحصص العقارية
%٦٩,٩		%٦٩,٩	٠,٨٣٦	حصيلة الضرائب العامة على الدخل

معامل ارتباط عند مستوى معنوية ١%

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط طردية قوية وذات دلالة إحصائية بين حصيلة الضرائب العامة على الدخل وعدد الممولين من واقع الحصص العقارية وبمساهمة نسبية قدرها %٦٩,٩ ، مما يعني أن زيادة حصيلة الضرائب العامة على الدخل ترتبط بالحصص العقارية للممولين والأشطة والذي بدوره يؤثر تأثيراً وثيقاً بالبطاقات الضريبية .

٣/ ٢ يوضح الجدول رقم (٦) العلاقة بين الحصر الضريبي من خلال الحصر العقارى وبين التهرب الضريبي غير المكتشف خلال فترة الدراسة .

جدول رقم (٦)

علاقة الارتباط بين الحصر الضريبي من خلال الحصر العقارى والتهرب الضريبي غير المكتشف

التهرب الضريبي غير المكتشف		كفاءة الحصر العقارى للمجتمع الضريبي		المتغيرات
R2	R	R2	R	
	•• (٠,٩٠٥)		١	كفاءة الحصر العقارى للمجتمع الضريبي
	١	%٨١,٩	•• (٠,٩٠٥)	التهرب الضريبي غير المكتشف

معامل ارتباط عند مستوى معنوية ١%

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط عكسية قوية وذات دلالة إحصائية بين التهرب الضريبي غير المكتشف وكفاءة الحصر العقارى للمجتمع الضريبي ، مما يعنى أن استخدام الحصر العقارى فى حصر المجتمع الضريبي سوف يودى إلى تخفيض فرص التهرب الضريبي غير المكتشف وبمساهمة نسبية مقدارها %٨١,٩ ، مما سوف ينعكس على زيادة فعالية نشاط الحصر الضريبي .

٢/٤ يوضح الجدول رقم (٧) الحصيلة المخططة للضرائب العامة على الدخل في سنة ٢٠٠٥ وفقا لنظام الحصر الضريبي الحالي من واقع البطاقات الضريبية .

جدول رقم (٧)

مدى جوهرية الحصيلة المخططة سنة ٢٠٠٥ للضرائب العامة على الدخل طبقا لنظام الحصر الضريبي الحالي (البطاقات الضريبية)

معادلة التنبؤ	البيانات
المقدار الثابت (a)	٦٥٦٦,١٨٦٦٦٧
معامل التغير (b)	١٩٩٢,٤٦٧٨٧٩
عدد السنوات (N)	١٥ سنة
اختبار (T)	٤٠,٧١٣
معنوية (T)	٠,٠٠١
حصيلة ضرائب الدخل المخططة	٣٦,٤٥٣ مليار جنيه

يتضح من الجدول السابق أن نتائج اختبار مدى جوهرية الحصر الضريبي الحالي من واقع البطاقات الضريبية المصدرة للمولين والمؤثر في التنبؤ بحصيلة الضرائب العامة على الدخل والتي سوف تصل إلى ما يقرب من ٣٦,٥ مليار جنيه سنة ٢٠٠٥ كانت وباستخدام T . Test ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية قدره ١% ، مما يعنى أنه سوف تكون هناك زيادة ملموسة في حصيلة الضرائب العامة على الدخل .

٥/ ٢ يوضح الجدول رقم (٨) معدل التهرب الضريبي المتوقع في سنة ٢٠٠٥ وفقاً لنظام الحصر الضريبي المستهدف من واقع الحصر العقارى .

جدول رقم (٨)

مدى جوهرية معدل التهرب الضريبي المتوقع
سنة ٢٠٠٥ طبقاً للحصر العقارى

معادلة التنبؤ	البيانات
$Y = a + bx$	
٠,١٠٣٧٠٨	المقدار الثابت (a)
٠,٠٠٦٥٤٦ (-)	معامل التغير (b)
١٥ سنة	عدد السنوات (N)
٠,٥٢٥ (-)	إختبار (T)
٠,٠١٤١	معنوية (T)
%٥,٥٢	معدل التهرب الضريبي

يتضح من الجدول السابق أن نتائج إختبار مدى جوهرية إستخدام الحصر العقارى فى حصر المجتمع الضريبي والمؤثر فى التنبؤ بمعدل التهرب الضريبي والذى سوف يصل إلى ما يقرب من ٥.٥% سنة ٢٠٠٥ كانت وباستخدام T .Test ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية قدره ٥% ، فى حين أن معدل التهرب الحقيقى طبقاً للحصر الضريبي الحالى يبلغ ما يقرب من ٣٩,٨%^٢، مما يؤكد على أن إستخدام الحصر العقارى للمجتمع الضريبي سوف يؤدي إلى تقليص حجم التهرب الضريبي المتوقع نتيجة زيادة فعالية نشاط الحصر الضريبي وبما ينعكس أثراً على توسيع قاعدة المجتمع الضريبي .

وتشير النتائج السابقة على عدم صحة الفرض الثانى حيث أثبتت التحليل وجود علاقة جوهرية بين فعالية نشاط الحصر الضريبي المستهدف من خلال الحصر العقارى وبين كل من الحصر الضريبي الحالى وحصيلة الضرائب العامة على الدخل .

^١ - حجم التهرب الضريبي = حصر المجتمع وفقاً للحصر العقارى - حصر المجتمع وفقاً للبطاقات الضريبية
- معدل التهرب الضريبي = حجم التهرب الضريبي ÷ عدد البطاقات الضريبية

ثامناً: خلاصة الدراسة وتوصياتها :

١- نتائج الدراسة :

على الرغم من أن هناك محاولات عديدة لتطوير نظام الضرائب على الدخل فى جمهورية مصر العربية من خلال إدخال مجموعة من التعديلات التشريعية الدورية ، إلا أن هذه المحاولات لم تحقق الهدف المنشود من تطوير هذا النظام بما يواكب التغيرات الاقتصادية المتلاحقة ، هذا ولم يحظى تطوير نظم المعلومات الضريبية بالدراسات المحاسبية التطبيقية والتي يمكن من خلالها توفير آليات غير تقليدية للتطوير المستهدف .

وقد استهدف هذا البحث تشخيص وتحليل نتائج الوضع الحالى لنشاط الحصر الضريبي بدون استخدام مدخل هندسة الأنشطة ، هذا بالإضافة إلى محاولة تخطيط الضرائب على الدخل من منظور محاسبى يعتمد على إستخدام هذا المدخل فى إجراء الحصر الضريبي من خلال الحصر العقارى الموضوعى .

وقد توصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج من خلال الدراسة وإختبار صحة فرضيها والتي تمثلت فى : *

١ / ١ أن حصيله الضرائب العامة على الدخل لا تتأثر بالحصر الضريبي الفعلى للممولين والأنشطة طبقاً للبطاقات الضريبية ، وإنما ترتبط بمجموعة أخرى من العوامل .

١ / ٢ إن الحصيله الحاليه للنظام الضريبي لا تعكس حقيقة المجتمع الضريبي نظراً لارتفاع معدلات التهرب الضريبي الجزئى والكلى .

١ / ٣ أن حصيله الضرائب العامة على الدخل من الأنشطة الفرعية لا ترتبط بالحصر الضريبي الفعلى طبقاً للبطاقات الضريبية نظراً لوجود عوامل أخرى تؤثر فى هذه الحصيله .

٤/١ أثبتت الدراسة أنه لا توجد علاقة بين كفاءة نشاط الحصر الضريبي الحالي وبين حصيلة الضرائب العامة على الدخل ، حيث ترتبط هذه الحصيلة بمجموعة أخرى من العوامل أهمها التعديلات التشريعية ، الحوافز التشجيعية للممولين على سداد أعبائهم الضريبية ، حصيلة المتأخرات الضريبية والحالات المكتشفة للتهرب الضريبي الجزئي والكلّي .

٥/١ أن حقيقة المجتمع الضريبي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحصر العقارى للأنشطة الخاضعة للضريبة لما للحصر العقارى من أثر فعال فى توسيع قاعدة هذا المجتمع .

٦/١ أن إستخدام الحصر العقارى فى حصر المجتمع الضريبي سوف يؤدي إلى تخفيض فرص التهرب الضريبي غير المكتشف مما يؤدي إلى زيادة فعالية نشاط الحصر الضريبي ومن ثم زيادة الحصيلة الضريبية .

٧/١ أثبتت الدراسة وجود علاقة جوهرية بين فاعلية نشاط الحصر الضريبي المستهدف طبقاً للحصر العقارى وبين كل من الحصر الضريبي الحالي وحصيلة الضرائب العامة على الدخل .

٢- توصيات الدراسة :

فى ضوء النتائج السابقة التى تم التوصل إليها يستطيع الباحثان تقديم مجموعة من التوصيات الخاصة والعامة التالية :

١/٢ التوصيات الخاصة :

١/١/٢ ضرورة أتباع مدخل إعادة هندسة الأنشطة فى إطار تكنولوجيا المعلومات فى إجراء التخطيط المحاسبى الضريبي وصولاً الى تصميم منظومة ضريبية متكاملة تحقق الحصيلة الضريبية المستهدفة بعيداً عن استخدام الآليات التقليدية فى تطوير النظام الحالي .

٢/١/٢ يتطلب أتباع مدخل إعادة هندسة الأنشطة فى تصميم النظام الضريبي المستهدف ضرورة الاهتمام بالمراحل الفنية التى تحكم هذا المدخل .

٣/١/٢ ضرورة فصل نشاط الحصر الضريبي عن نشاطى الفحص والربط الضريبي نظرا لأهمية نشاط الحصر فى الحد من فرص التجرب الضريبي الجزئى والكلى .

٤/١/٢ ضرورة توصيف وتحديد مجموعة العمليات والخطوات التفصيلية المتعلقة بالحصر الضريبي وذلك لتسهيل إعادة هندسة هذه العمليات بصورة مترابطة .

٥/١/٢ ضرورة ربط البطاقات الضريبية بالحصر الضريبي فى المقام الأول واعتبار مصلحة الضرائب العقارية هى الجهة المنوط بها إجراء الحصر الضريبي فى إطار تكنولوجيا المعلومات تعتمد على إعداد قاعدة بيانات ضريبية متكاملة خاصة وأنه بصنور قانون الضريبة الموحدة على دخول الأشخاص الطبيعيين أصبحت هذه المصلحة تقوم بتحصيل الضريبة على الثروة العقارية وتوريدها الى مصلحة الضرائب العامة .

٦/١/٢ ضرورة إعادة النظر فى المنظومة الضريبية المبنية على مدخل إعادة هندسة الأنشطة وبشكل دورى لمراعاة المتغيرات والمستجدات الاقتصادية والاجتماعية ومن خلال مجموعة من المؤشرات المحاسبية .

٢/٢ التوصيات العامة .:

١/٢/٢ ضرورة إعادة النظر فى التشريع الضريبي الحالى فى ضوء ما تنتهى اليه إعادة هندسة الأنشطة الضريبية من نتائج .

٢/٢/٢ تعميم استخدام مدخل إعادة الهندسة فى تصميم النظم المعلوماتية الأخرى المرتبطة بنظام الضرائب على الدخل والتي من بينها النظام الجمركى ، نظام الضريبة العامة على المبيعات ونظم الإدارة العامة المركزية والمحلية .

٣/٢/٢ تعميم نتائج إعادة هندسة نشاط الحصر الضريبي على أنشطة الفحص والربط والتحصيل الضريبي .

٤/٢/٢ ضرورة تدريب المسؤولين عن تخطيط وتصميم النظام الضريبي بالدولة على فلسفة مدخل إعادة هندسة الأنشطة ، وايضا على الكيفية التى من خلالها يتم توظيف مراحل بطريفة موضوعية .

المراجع

أولاً : المراجع العربية :

- (١) البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الأربعون ، العدد الثالث ، القاهرة ، ١٩٩٩ م .
- (٢) المجالس القومية المتخصصة ، "التقرير المالى وتقييم أداء حصيلة الضرائب على الدخل" ، بيانات غير منشورة ، رئاسة الجمهورية ، القاهرة ، ١٩٩٧ م .
- (٣) المطابع الأميرية ، القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٦م بشأن التجاوز عن تحصيل مقابل التأخير المنصوص عليه فى قانونى الضرائب على الدخل وضريبة الدمغة ، القاهرة ، ١٩٩٦ م .
- (٤) دكتور ه / بهيرة محمود الموجى ، "الاتجاهات الحديثة فى إدارة الإنتاج والعمليات" ، المؤتمر العلمى السنوى عن الاتجاهات الحديثة فى إدارة العمليات ، المجلس الأعلى للجامعات ، اللجنة العلمية لإدارة الأعمال ، القاهرة ، إبريل ١٩٩٩م
- (٥) دكتور / رأفت الحناوى ، "نموذج وصفى لإعادة هندسة العمليات فى نظم التكاليف لتحقيق التميز فى قطاع الخدمات" ، المؤتمر العلمى الرابع للمحاسبين المصريين ، ورقة عمل ، القاهرة ، ١٩٩٦ م .
- (٦) دكتور / سحر تهامى ، "إدارة الضرائب وتكلفة تعامل الممولين مع الجهاز الضريبى فى مصر" ، سلسلة أوراق العمل ، ورقة عمل رقم ٣٣ ، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٩٨م ، ص ٣ .
- (٧) دكتور / عادل هراس ، "إعادة هندسية العمليات بدون تكنولوجيا المعلومات : نموذج لمنظمات العمالة الكثيفة مع التطبيق على البيئة الجامعية المصرية" ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، العدد الثانى ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، ١٩٩٧م .
- (٨) دكتور / على محمد عبد الوهاب ، "بعض الاتجاهات الحديثة فى إدارة الموارد البشرية" ، المؤتمر العلمى السنوى عن الاتجاهات الحديثة فى إدارة العمليات ، المجلس الأعلى للجامعات ، اللجنة العلمية لإدارة الأعمال ، القاهرة ، إبريل ١٩٩٩م .

(٩) دكتور / محمود السيد الناعى ، "استراتيجية تطوير الضريبة الموحدة واستكمال المقومات وإعادة البنية ، المؤتمر الضريبي الرابع عن تطوير النظام الضريبي المصري لمسايرة متطلبات الإصلاح الاقتصادي" ، الجمعية المصرية للمالية العامة الضرائب ، القاهرة ، إبريل ١٩٩٨ م .

(١٠) مصلحة الضرائب العامة ، الإدارة المركزية للشئون القانونية ، تقرير القضايا والنزاعات الضريبية ، بيانات غير منشورة ، القاهرة ، ١٩٩٩ م .

(١١) مصلحة الضرائب العامة ، الإدارة المركزية للفحص الضريبي ، تقرير المتأخرات الضريبية ، بيانات غير منشورة ، القاهرة ، ١٩٩٩ م .

(١٢) مصلحة الضرائب العامة ، الإدارة المركزية للإحصاءات الضريبية ، تقرير الحصيلة الضريبية ، بيانات غير منشورة ، القاهرة ، ١٩٩٩ م .

(١٣) وزارة المالية ، قطاع الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة ، التقرير الختامية عن السنة المالية ٢٠٠٠/٩٩ م ، بيانات غير منشورة ، القاهرة ، ١٩٩٩ م .

(١٤) وزارة المالية ، قطاع الموازنة العامة للدولة ، البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٠/٩٩ م ، بيانات غير منشورة ، القاهرة ، ١٩٩٩ م .

ثانيا : المراجع الأجنبية :

1- Abbott R. "Redfining flex after healthreform", Journal of compensation and benefits, Vol.10, No.6, May/Jun. 1995, pp. 61-63.

2- Anthoine, R. and others, "tax incentives for private investment in developing countries", Boston, Kluwer – Deventor, 1979.

3- Arn T. & Oakland E., "publicly owned utilities: A benchmark approach", American city and county, Vol.11, No.12, Nov.1996, p.73.

4- Bennis, Warren & Michael Mische, "the 21st. Century Organization: Reinventing Through Reengineering Pfeiffer & CO". San Diego, 1995.

- 5- Bodrock P. "Rethinking welfare management", Government executive, Vol.27, No.9, Sep.1995, p.16 .
- 6- Bracewell, B. and others, "Investment incentives. a comparative analysis of the systems in E.E.C., and U.S.A and sweden. rotterdam, institute for fiscal studies", 1978.
- 7- Bryon, "Developed nationals tax law and investment in less developing countries", Columbia. Journal of transnational law, 1979.
- 8- Caldwell B., "Split personality," information week-, Vol.22, No.576, Apr.1996, pp.48-57 .
9. Earl J. and other, "Strategies for business process reengineering evidence from field studies" Journal of Management Information systems, Vol.12, No.1, summer 1995, pp. 31-56.
- 10- - Gangopadhyay A., "Astudy of the lagged response effect in the indion it industry", Journal of Global Information Management, Vol .4, No.1 Winter 1996, PP 16-22 .
- 11- Halloran R.."Parallel lives", world business-, Vol.2, No.6, Nov/Dec.1996, pp. 24-29 .
- 12- Hammer, Michael & James Champy: "Reengineering the Corporation A Manifesto for Business Revolution", London: Nicholees Brealey Publishing 1993.
- 13- Hausman E, "Easing a department s taxing situation", computer Reseller news, Vol.22, No .680, Apr.1996, pp. 11-12.
- 14- Henkoff R., "Ayear of extraordinary gains", fortune -, Vol. 135, No.8, Apr.1997, pp. 193-197.
- 15- Hilton R., "centura banks promote sales culture measure performance by economic value added", Journal of Aetail Banking Services, Vol.19, No.4, Winter 1997, pp. 33-36.
- 16- Lafrance G., "Managing Reengineering projects for results", optimum. Vol.27, No.3, 1997, pp. 8-13.
- 17- Macarthur B., "Cost management at the IRS", management Accounting, Vol.78, No.5 Nov.1996, pp.42-48.

- 18- McDermott D.& brown W., "the ultimate 21st century market differentiator", industrial management, Vol.38, No.4, Jul./Aug. 1996, pp. 3-7 .
- 19- Muten, Appropriate, "Tax system for developing countries, in associated business programs L.T.D." Nairobi, international tax conference, 1976.
- 20- Richardson M "taxation with representation" vital speeches of the day, vol, No.7, Jan. 1995, pp.201-203.
- 21- Saelens D. "Using client server to enable change", information systems mangement, Vol. 11, No. 3, summer 1994, pp.28-33.
- 22-SilvaniCorlos&Katherine Baer, "Designing a tax administration Reform strategy: Experiences and guidelines" , International monetary fund, WP/97/30, Washington D. C., 1997.
- 23- Silvani, CarlosA., "Improving tax compliance: in improving tax administration in developing countries" edited by Richard M. bird and millka casanegra dejantscher, International monetary fund, washington D. c., 1992 .
- 24- Springsteel I. " Tougher than it looks". The magazine for senior financial Executires, Vol.13 No.1 Jan.1997, pp. 54-57.
- 25-Styble J., "Outplacement services , taxbility, and the human resources professional", compensation and benefits management, VVI.11, No.3 , summer 1995 , pp. 87-88 .
- 26- Tanzi, vito & Anthony pellechio, "The Reform of tax administration", International monetary fund, WP/95/22, Washington, D. C. 1995
- 27- Tittel E., "Web technolgy saves tax system from obsolescence", InfoWorld, vol.18, No.15, Apr.1996, p.59 .
- 28- Turville A., "IRS restructuring commission has vision for electronic filing" national public Accountant, Vol.42, No.6, Aug.1997, p.5.
- 29- United Nations, "tax treaties between developed and developing countries", from first report to eleventh report, 1975.

- ١ - دكتور / اسماعيل احمد عصر (دكتوراه الفلسفة في المحاسبة - جامعة بلغاريا سنة ١٩٨١) مدرس بقسم المحاسبة كلية التجارة جامعة المنوفية ، له اهتمامات بحثية في مجالات المراجعة والنظم المحاسبية .
- ٢ - دكتور / محمد عبد الفتاح محمد ابراهيم (دكتوراه الفلسفة في المحاسبة جامعة المنوفية سنة ١٩٩٤) مدرس مساعد بقسم المحاسبة كلية التجارة جامعة المنوفية ، له اهتمامات بحثية في مجالات المحاسبة بالقطاع الحكومي والمحاسبة الضريبية والمحاسبة المالية ، له بحوث مقدمة لمؤتمرات علمية في المحاسبة بالجامعات الاردنية .

*Use of entry to the business process re- engineering
In planning taxes accounting
(applicative study on the Egyptian taxes system)*

**DR/ ESMAEAL AHMED MAHDY ASSR,
DR/ MOHAMED ABDEL FATAH MOHAMED
IBRAHEM**

**FACULTY OF COMMERCE, MONOFEYA
UNIVERSITY**

SUMMARY OF THE RESEARCH :

This research aim to study and illustrate the effect of use the entry of business process RE- Engineering (BPR) in planning taxes accounting and specially on accounting planning of the general taxes on income at Egypt , and this will be through illustration the extent of the essential relation between the efficiency taxes restrictions today for the client and the activities and between the revenue of the general taxes on income without the use of (BPR) , in addition to illustration the extent of the essential relation between the efficiency taxes restrictions which is a goal through the real estate restriction for the activities and between the revenue of the general taxes on the income (BPR) .

What's clarify from the illustration of research existing of a weak inverse relationship 0.177 without a statistical prospective at an incorporeal degree 5% , between the efficiency of the taxes restriction today for the clients and the activities and between the general taxes revenue on the income , and existing of strong inverse relationship with a statistical prospective at an incorporeal degree 1% between the effective activities for taxes restriction tended from the real estate restriction and between the taxes restriction today 0.946 and the general taxes revenue on income 0.835